المحاصرة الثالثة: المنهـــج الاستدلالي

المنهج الاستقرائي
المنهج الاستنباط

بعد التطرق إلى ماهية المنهجية ثم الصعوبات التي تعترض الباحث في عملية البحث العلمي خاصة الصعوبات في مجال العلوم الإنسانية نتطرق لإحدى أقدم المناهج في العلوم الإنسانية وهو المنهج الاستدلالي وهذا باستعمال الاستقراء والاستنباط.

من خلال هذه المحاضرة سنتطرق إلى تحديد ماهية المنهج الاستدلالي ثم تطبيقاته في العلوم
القانونية.

- ❖فما هو المقصود بالمنهج الاستدلالي ؟
- ❖هل الاستدلال مجرد عملية منطقية أولية أم سلوك منهجي؟
- ❖هل الاستدلال هو البرهان؟
- ❖ماهي مبادئه؟
- ❖ما هي أدواته؟
- ❖كيف يطبق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية؟ وما هي الاشكالات المرتبطة بتطبيقه في القانون؟
- ❖هل تطبيقه يقتصر علي المستوي القضائي أم يمتد ليشمل المستوي التشريعي؟
- ❖كيف يطبق القاضي المنهج الاستدلالي في تكيفه للمسائل ما اذا كانت مسائل واقع أو قانون؟
- ❖كيف يستطيع القاضي الوصول لحل المسائل المعروضة عليه باستخدام الاستدلال؟
- ❖كيف للمشرع أن يستعمل المنهج الاستدلالي في وضعه و سنه للقوانين الجديدة؟

أولا: مفهوم المنهج الاستدلالي ما المقصود بالمنهج الاستدلالي؟

تعريف الاستدلال :

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة المادية المحسوسة المخبرية
وإن كان الميدان الأصلي للاستدلال هو الرياضيات فإن تطبيقاته لا تقتصر علي هذا العلم فقط بل سائر العلوم الأخرى، فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحلول القانونية للقضايا التي تعرض عليه

هل المقصود بالاستدلال هو تلك العملية المنطقية الاولية أم ذلك السلوك المنهجي لتحصيل الحقيقة؟

✓ويجب التفرقة بين:

الإستدلال كعملية منطقية أولية:

✓هو ذلك البرهان الدقيق مثل القياس أو الحساب الذي يعتمد فيه الباحث علي قوانين علمية.

الإستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة:

✓فهو السلوك العام المستخدم في مختلف العلوم وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة دون إستعمال التجربة

✓هل الاستدلال هو البرهان؟

✓ولتحديد المفهوم الدقيق للإستدلال يجب أيضا أن نفرق بينه وبين البرهنة، فالاستدلال هو الانتقال من قضايا إلى قضايا أخرى، ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية أما البرهنة فهي أخص من الاستدلال إذ تدل على صدق النتائج انطلاقا من التسليم بصحة المقدمات.

فالبرهنة هي جزء من الاستدلال، نستعملها عند الحاجة إلى إثبات صدق النتائج

مبادئ الاستدلال:

يقصد بها القضايا الأولية غير مستنتجة من غيرها وهي تعتبر نقطة البداية لكل استدلال ويقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى:

أ- البديهيات: تعرف البديهية بأنها قضية بينة بذاتها وليس من الممكن أن يبرهن عليها، إذ تعد صادقة بلا برهان، عند كل من يفهم معناها مثال: جوهر القانون يمثل المثَل الأعلى للعدل.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج خصائصها: البديهية بينة بذاتها تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان قضية أولية غير مستنبطة من غيرها من القضايا

ب- المسلمات (المصادرات): المسلمة هي فكرة يصادر على صحتها مع عدم بيانها بوضوح للعقل ولكننا نتقبلها نظرا لفائدتها ولأن صحتها لا تؤدي إلى تناقض ومن التعريف نستنتج أن المسلمات أقل يقينية من البديهيات فهي ليست بينة خلال هذا بذاتها وإنما يصادر

على صحتها، لأن كل استدلال ينطلق منها يصل إلى نتائج صحيحة غير متناقضة.

ومن أمثلة ذلك: نسلم أن تصرف الإنسان مرتبط بتحقيق المنفعة له

جـ - التعريفات: هو التعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح

التعريف جامعا مانعا يجمع كل صفات الشيء محل التعريف و خصائصه وهاتان الخاصيتان.

هما اللتان يمنحان الشيء المعرف هويته الحقيقية

أدوات الاستدلال

تقتضي العملية الاستدلالية أدوات معينة يستخدمها الباحث لاستخراج النظريات والمبادئ
من القضايا الأولية أو المقدمات وهذه الأدوات هي:

1- البرهان الرياضي: هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفق لقواعد منطقية و رياضية وفي عملية البرهنة نسلم بصحة المقدمات لأن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج المترتبة على المقدمات، فالنتائج المتواصل إليها من خلال البرهان الرياضي لم تشتمل عليها المقدمات فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة يتم التواصل إليها عن طريق التسلسل المنطقي من النتائج المتحصل عليها.

2- القياس: وهو عملية منطقية ينطلق منها من مقدمات مسلم بصحتها ويتم التواصل إلى نتائج عبارة عن تحصيل حاصل، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات بطرق ضمنية.

3- التجريب العقلي:
وهو قيام الباحث ذهنيا بوضع فرضيات وتجارب وهو يختلف عن المنهج التجريبي فهذا الأخير يقوم على والتجربة الخارجية (المادية)، بينما التجريب العقلي يكون داخل العقل.

4- التركيب: هو عملية منطقية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة وهذه المقدمات هي عبارة عن عمليات استدلالية منطقية ويتم التركيب بينها للوصول إلى نتيجة.

دور المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

هل تطبيق المنهج الاستدلالي قاصر علي القاضي أم كذلك المشرع؟

لقد ساهم المنهج استدلالي في بناء العلوم القانونية ومازال يطبق فيها بشكل كبير وسنحدد كيفية تطبيقه على المستوبين:

القضائي
والتشريعي
وتقدير ذلك (الانتقادات)

تطبيقات المنهج الاستدلالي في القضاء:

يتلخص دور المنهج الاستدلالي على المستوى القضائي في إرشاد القضائي

✓في تكييف القاضي للمسائل محل النزاع المعروض عليه
✓لحل النزعات فالحكم ما هو إلا نتيجة لعملية استدلالية يقوم بها القاضي ابتداء من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم.

أ- دور المنهج الإستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع (مسألة قانون أو مسألة واقع)

تعهد مسألة تكيف النزاع إلى القاضي، إذ يطبق هذا الأخير القياس على المسائل المعروضة عليه وتعتبر القاعدة القانونية من مقومات القياس المنطقي.

القاعدة العامة:

وعليه فإذا لم يكن حل النزاع ممكنا إلا بربط الوقائع المادية التي تشكل مقدمة صغرى للقياس بالقاعدة القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى، فإن المسألة مسألة قانون أما مسألة الواقع هي التي يمكن حل النزاع فيها بربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمتين الصغرى والكبرى

ولتوضيح ذلك نذكر المثال الآتي:

قام Aبيع عقار إلى Bبتاريخ 02جانفي 1994ولم يقم هذا الأخير بتسجيله بعد مرور سنة قام Aبيع نفس العقار إلى Cوقام هذا الأخير بتسجيله بتاريخ 05أفريل1995

حدد طبيعة المسالتين الاتيتين:

- أي المشتريين أسبق في شراءه للعقار؟
- لمن انتقلت الملكية ؟

إذا طرح السؤال الآتي: أي المشتريين أسبق تاريخا في شراءه للعقار؟ الإجابة على هذا السؤال يجب مقارنة التاريخين لمعرفة أيهما أسبق عن طريق القياس المنطقي الآتي:

مقدمة كبرى: تاريخ 01جانفي 1994أسبق من تاريخ 05أفريل ،1995المقدمة الصغرى: عقد بيع Bبتاريخ 01جانفي 1994وعقد Cبتاريخ 05أفريل1995؟

النتيجة:

عقدB أسبق تاريخا من عقد (C مسألة هذا المثال هي مسألة واقع)

أما لو طرحنا السؤال الآتي: إلى أي من المشتريين تنتقل الملكية؟

الإجابة عن هذه الإشكالية مرتبطة بما يقرره القانون وتنص المادة 793من القانون المدني الجزائري، أن الملكية في عقد البيع بالنسبة للعقار لا تنتقل إلا بعد إتمام

إجراءات التسجيل والشهر العقاري، مقدمة صغرى وعقد البيع الخاص بعبيد تم شهره على عكس عقد البيع الخاص بمحمد، النتيجة: تنتقل الملكية إلى عبيد.(مسألة قانون)

دور المنهج الإستدلالي في حل النزاعات القانونية:

المراد به كيفية إعتماد القياس كمنهجية معتمدة في ّحل النزاعات القانونية ويتم ذلك وفقا للنموذج الآتي:

-مقدمة كبرى (المبدأ القانوني)

-مقدمة صغرى (الوقائع المادية)

-النتيجة (الحكم، أي تطبيق القانون على الوقائع المادية وتسمى هذه الطريقة بالقياس الاقتراني.)

تطبيقات المنهج الإستدلالي في التشريع:

يستعين المشرع بالمنهج الاستدلالي في إصدار التشريعات فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس فيمنع فعلا ما(قاعدة جديدة) من منعه لفعل آخر منصوص عليه(قاعدة قديمة) كلما كان يتمتع بنفس السبب وبنفس العلة. وبهذه الآلية يستطيع المشرع أن يتصدى للمستجدات التي لا يجد لها حلا.

مثال: المادة 342من قانون العقوبات الصادر سنة ،2006التي تنص على تحريض القُ ّصر على الفسق والدعارة والمادة 141من قانون حماية الطفل الصادر سنة 2015 الذي أضيفت له استعمال التكنولوجيا في ذلك.

تقيم المنهج الاستدلالي:

ـ للمنهج الاستدلالي دور في شتى مجالات العلوم حيث بدأ بعلم الرياضيات وانتهى بالعلوم الإنسانية علي غرار القانونية.

ـ ولقد انتقد جانب من الفقه المنهج الاستدلالي واعتبره منهجا جامدا ذلك أنه ينظر إلى الظواهر على أنها ثابتة ويُصادر على صحتها، الأمر الذي يُمكن من تحكيم الأهواء الشخصية ولقدُ وجهت عدة انتقادات لتطبيق المنهج الاستدلالي على العلوم القانونية:

-إن المبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها الأمر الذي يُمكن من تحكيم الأهواء الشخصية وفي ميدان العلوم القانونية يصادر على صحة القواعد القانونية لترتيب نتائج عليها. وإذا ما رجعنا إلى فلسفة القانون نجد أن المذاهب الشكلية تنظر إلى القاعدة القانونية على أنها ملزمة وعادلة بمجرد صدورها من الحاكم وتستبعد المصادر الأخرى وهو ما قد يؤدي بالباحث ترتيب نتائج لا تنطبق مع الواقع ، وعليه أصبحت المنهجية المتبعة في تفسير القواعد القانونية منهجية جامدة تنطلق من النص كُمسلمة وتستبعد كل مصادر التفسير

الأخرى.

-إن تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية لأن هاته الأخيرة هي عبارة عن علوم إنسانية تدرس الظاهرة السلوكية والتي تمتاز بالديناميكية (متغيرة)، لذا دعي التجريبيون (أنصار المنهج التجريبي) لتطبيق المنهج التجريبي الذي يستطيع أن يدرس الظاهرة واقعيا وفي وقتها الراهن وتعيين ما يضبطها من قوانين.

فالقاعدة القانونية ليست نابعة عن إرادة الحاكم وإنما عن المجتمع وتتغير بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية ولذا تستوجب دراستها أنها دائما قابلة للتغيير كلما تغيرت ظروف المجتمع.(راي انصار التطور التاريخي)

غير أنه لا يمكن أخد هذا النقد على إطلاقه وإنما يجب التوفيق بينهما، فإذا ما أرادنا تفسير قاعدة قانونية ما أو تطبيقها فلابد من استعمال المنهج الاستدلالي على نحو ما سبق ذكره، لكن إذا ما أردنا وضع نظريات جديدة فلابد من الاستعانة بالمنهج التجريبي أو المنهج الجدلي وعليه فالانتقاد الموجه إلى المنهج الاستدلالي لا ينقص من أهميته.